

العجمي: الكويت حريصة على التعاون الدولي والإقليمي للمساهمة في حل قضية اللاجئين

6

عسكري يقترح تحمل الشخص الذي يأوي الخادم الهارب من كفيله نفقات إبعاده عن الدولة



عسكر العنزي

جاء هذا القانون ليكون حافظا لحقوق الكفلاء الذين يهرب منهم الخدم من خلال تحمل من آوى الأجنبي الذي يعمل خادما خصوصا أو من في حكمه لتكاليف إبعاده عن الدولة مع عدم سلب حقوق الكفيل الأصلي تجاه الخادم الهارب.

تقدم النائب عسكر العنزي باقتراح بقانون بشأن إيواء الخدم الهاربين بإضافة فقرة جديدة للمادة (21) من المرسوم الأميري رقم (17) لسنة 1959 بقانون إقامة الأجانب.

(مادة أولى) : تضاف فقرة جديدة إلى المادة (21) من المرسوم الأميري رقم (17) لسنة 1959 المشار إليه نصها الآتي:

«وفي حالة قيام شخص بإيواء أجنبي يعمل خادما خصوصا أو من في حكمه هاربا من كفيله يتحمل نفقات إبعاده عن الدولة مع عدم الإخلال بما قد يكون للكفيل من حقوق قبله».

(مادة ثانية)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(مادة ثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

وجاء في المذكرة الإيضاحية :

في عام 1959 صدر المرسوم الأميري رقم (17) لسنة 1959 الخاص بقانون إقامة الأجانب من أجل تنظيم قواعد إقامة الأجانب في دولة الكويت ومن أجل التزامهم وتقيدهم بالقوانين المنظمة لهم يحدد هذا المرسوم الضوابط والشروط المحددة لهم بهذا الخصوص.

ولما كانت ظاهرة هروب العديد من الخدم من كفلائهم والعمل لدى الغير وهذا يخالف القانون الذي وضعه هذا المرسوم الأمر الذي كان يسبب الآثار السلبية على الكفلاء وضياح حقوقهم خاصة لتحملهم تكاليف الاستقدام وتكاليف الإقامة.

مع عدم الإخلال بما قد يكون للكفيل من حقوق قبله

حمدان العازمي يسأل وزير التربية عن شغل وظيفة معيد البعثة في جامعة الكويت



حمدان العازمي

وجه النائب حمدان العازمي سؤالاً إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د. محمد الفارس بشأن شغل وظيفة معيد البعثة في جامعة الكويت

وطالب العازمي بتزويده بالاتي:

ما شروط شغل وظيفة معيد البعثة في جامعة الكويت للعام الجامعي 2017 / 2018؟

ويرجى تزويدي بكشف يتضمن أسماء المتقدمين لشغل هذه الوظيفة مع بيان مؤهل كل منهم واسم الجامعة المتخرج منها؟

وهل جميع المتقدمين حاصلين على قبول أكاديمي غير مشروط من الجامعات المعتمدة؟

وهل تم اعتماد طلبات لبعض المتقدمين حاصلين على قبول أكاديمي مبدئي (مشروط) من الجامعات المعتمدة؟ وما معايير اجتياز المقابلة الشخصية في حال استيفاء المتقدم لجميع الشروط المطلوبة؟

ويرجى تزويدي باسماء أعضاء لجنة الاختيار والمسمى الوظيفي لكل منهم.

بالحبس من 5 إلى 10 سنوات وبغرامة من 5 إلى 10 آلاف دينار

الفضل يطالب بتشديد عقوبة من ينتحل صفة شخصية عامة



أحمد الفضل

قدم النائب أحمد الفضل اقتراحا بقانون لإضافة فقرة جديدة للمادة (126) من قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960، لتشديد العقوبة على من ينتحل شخصية موظف عام في الدولة خاصة إذا كانت الوظيفة لرجال القضاء أو ضباط الجيش والشرطة أو من لهم صفة الضبطية القضائية.

ونص الاقتراح على ما يأتي:

مادة أولى: يضاف إلى المادة (126) من قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 المشار إليه فقرة جديدة نصها كالآتي: (وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تتجاوز عشر سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تتجاوز عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا كانت الصفة المدعى بها تعود إلى موظف ذي اختصاص قضائي أو رجل شرطة أو الحرس الوطني أو الجيش أو الإطفاء أو موظف عام يحمل صفة الضبطية القضائية).

مادة ثانية: يلغى كل حكم يتعارض مع هذا القانون.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يأتي:

نص قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 في المادة (126) منه على معاقبة منتحل الشخصية بعقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تتجاوز ألفي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ولكن النص المشار إليه ساوى بين محل الوظيفة المنتحل صفتها بالرغم أن بعض الوظائف لها شأن مهم في المجتمع، وتمكن منتحلها من ارتكاب أفعال خطيرة تمس أمن البلاد أو تؤدي إلى إلحاق الضرر بحريات الناس وحقوقه ومصالحهم، ومن ذلك انتحال صفة القاضي والنائب العام ووكيل النائب العام وغيرهم من الموظفين ذوي الاختصاص القضائي، أو انتحال صفة رجل أمن أو أحد رجال القوات المسلحة أو رجل الإطفاء أو انتحال صفة الموظف الذي يتمتع بصلاحيات الضبطية القضائية.

وهذه الوظائف يجب تمييزها عن غيرها من الوظائف العامة لخطورة واجباتها وتعلقها بمصالح الناس وأمن البلاد، ما اقتضى مقترح القانون في مادته الأولى أن

يجعل العقوبة هي عقوبة الجناية بالحبس مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تتجاوز عشر سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تقل عن عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا كانت الصفة المدعى بها تعود إلى موظف ذي اختصاص قضائي أو رجل شرطة أو الحرس الوطني أو الجيش أو الإطفاء أو موظف عام يحمل صفة الضبطية القضائية.

أما المادتان الثانية والثالثة من مقترح القانون فقد قضت كل منهما بأحكام تنفيذية، حيث نصت المادة الثانية بأن يلغى كل حكم في أي قانون يتعارض مع أحكام هذا القانون، في حين نصت المادة الثالثة أن على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القانون، وأن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

انطلاق حلقة نقاشية عن التحديات التي تواجه الكويت والمنطقة بمجلس الأمة

الدقباسي: مطالبات بإنشاء جيش إلكتروني لمواجهة الحملات العدائية التي تهدد الأمن القومي الخليجي والعربي



تصوير – محمد صابر

الدقباسي والفضالة خلال افتتاح الحلقة النقاشية

يبدو أي رأي لإفساح المجال أمام الضيوف لتقديم مقترحاتهم ومبرراتهم التي كانت محل تقديرنا. يذكر أن الحلقة النقاشية تعقد تحت رعاية رئيس مجلس الأمة مزروق الغانم بعنوان (أهم التحديات التي تواجه دولة الكويت والمنطقة حاليا) خلال فترة اليوم والغدي في الصالة متعددة الأغراض بمبنى صباح الأحمد.

أضاف أن المشاركين اتفقوا على الدفع بتعزيز مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإنشاء جيش إلكتروني لمواجهة الحملات العدائية للأمن القومي الخليجي والعربي.

وقال الدقباسي ناقشنا أبرز الحلول المقترحة التي تتخذها الدولة لتعزيز مصالح بلادنا والأمن القومي، مشيراً إلى

وتذكر رئيس اللجنة الخارجية النائب علي الدقباسي في تصريح إلى الصحافيين أن المشاركين العشرة في هذه الحلقة المغلقة ضموا ثلاث شرائح من الأكاديميين والسفراء الحاليين والسابقين والإعلاميين، موضحاً أنه تم خلالها رصد كل التحديات التي تواجه الكويت والمنطقة في هذه المرحلة التاريخية

خفضاً للإنفاق وإصلاحاً للتركيبة السكانية

الشاهين يطالب بترشيد التحاق الأجانب للدراسة بالمدارس الحكومية مجاناً



اسامة الشاهين

أوضح: ومن ذلك: أبناء الكويتيات أبناء مجلس التعاون، أبناء الدبلوماسيين، أبناء الأسرى والشهداء

قال النائب اسامة الشاهين: ان موضوع التركيبة السكانية أحد الملفات المهمة، ذات الأبعاد الاجتماعية والأمنية والاقتصادية الهامة، وابتانتظار سماع مبررات الحكومة بشأنه كونها المكلفة بالسلطة التنفيذية ومطالبة برلماننا وشعبنا بإصلاح الخلل الحاد بالتركيبة.

وأضاف الشاهين : بحسب إحصائيات شهر أبريل 2017 فإن عدد الوافدين في الكويت يبلغ 3 ملايين و64 ألف و193 بنسبة تبلغ 69.5% من إجمالي سكان الدولة.

أو تابع : بحسب الإدارة المركزية للإحصاء فإن هناك 71 ألف و14 معلم في الكويت، منهم 46 ألف و79 معلم ومعلمة كويتيين، مما يعني وجود 24 ألف و935 معلم ومعلمة من الأشقاء العرب أو الأجانب، مما يعني حوالي 25 ألف وظيفة متاحة لكويتيين وكويتيات.

أوزاد : من جانب آخر فإن متوسط تكلفة الطالب – بحسب المنشور في كونا نقلا عن إصدارات وزارة التربية – فإن تكلفة الطالب في المدارس الحكومية الجانية سنويا هي 4 آلاف و937 دينار كويتي، وهناك 51 ألف و378 طالب غير كويتي في هذه المدارس مما يعني تكلفة سنوية تبلغ 253 مليون و653 ألف و186 دينار كويتي سنويا تنفق لتدريس غير كويتيين بالمدارس الحكومية مجاناً.

أو تابع الشاهين : سبب تضخم أعداد غير الكويتيين بالمدارس الحكومية وبالتالي تضخم التكلفة السنوية إلى ما يفوق ربع مليار دينار سنويا – هو صدور ما يفوق 16 استثناء من وزارة التربية لشرائح مختلفة مزايدة.

طالب بإنشاء أفرع للهيئة العامة لذوي الإعاقة بكل محافظة

حماد يقترح استمرار العمل في «مركز صباح الأحمد الصحي» على مدار الساعة



سعدون حماد

الهيئة، حيث تستقبل الهيئة جميع حالات ذوي الإعاقة من جميع المحافظات في نفس المبنى الرئيسي.

لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة بإنشاء أفرع للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة في كل محافظة مع تجهيز تلك الأفرع بكافة المستلزمات التكنولوجية والأجهزة الإلكترونية الحديثة، ودعمه بالكوادر البشرية اللازمة، ومدة استمرار العمل في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة المبنى الرئيسي الحالي خلال الفترتين الصباحية والمسائية لحين الانتهاء من إنشاء تلك الأفرع.

الأسبوع وأيام العطل الرسمية، مع تزويده بعيادة تخصصية للأسنان وتوفير الكوادر الطبية والتمريضية والأجهزة اللازمة».

وقال في الاقتراح الثاني : لما كانت الدولة تحرص بكافة أجهزتها على أن تولى فئة ذوي الإعاقة باهتمامها ورعايتها، ونظرا للمعاناة الشديدة التي تتحملها تلك الفئة وأسرههم انشاء مراكز للمبنى الرئيسي للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى التأخير الشديد في إنجاز معاملاتهم، وذلك نتيجة الاندحام الشديد والمزائد في

تقدم النائب سعدون حماد باقتراحين برغبة الاول قال فيه نظرا للارتفاع المتزايد في الكثافة السكانية بمنطقة صباح الاحمد، والبناء الشديد الذي يواجه امالي تلك المنطقة أثناء مراجعتهم للمركز الصحي للحصول على الخدمات الصحية، بالإضافة الى عدم توفر عيادة تخصصية للأسنان في المركز، ورغبة في رفع وتخفيف المعاناة عن امالي تلك المنطقة.

لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة باستمرار العمل في (مركز صباح الاحمد الصحي) على مدار الساعة وطوال أيام